

دراسة تحليلية لواقع تمويل الاستثمار بالجزائر
بعد إصلاحات النظام البنكي

Analytical study of the reality of investment financing in
Algeria after the reforms of the banking system

د. موجاري رضوان^{1*}، د. عباسي طلال²

¹ جامعة قسنطينة 2 ، مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، redouane.moudjari@univ-constantine2.dz

constantine2.dz

² جامعة قسنطينة 2 ، مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال

talel.abassi@univ-constantine2.dz

2022/12/3

Abstract

This study aimed to analyze the various sources of financing investment in Algeria in light of banking and financial reforms.

By using and analyzing various statistics and tables, the study reached the most important results, the most important of which is the control of commercial banks on financing investments in Algeria in the absence of the financial market and the limited contribution of financial institutions of various forms to financing.

Keywords: investment financing, bank loans, the National Investment Fund.

*المؤلف المراسل: موجاري رضوان : redouane.moudjari@univ-constantine2.dz

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مختلف مصادر تمويل الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية والمالية.

وباستخدام وتحليل مختلف

الإحصائيات والجدول توصلت الدراسة لنتائج أهمها سيطرة البنوك التجارية على تمويل الاستثمارات في الجزائر في ظل غياب السوق المالي ومحدودية مساهمة المؤسسات المالية بمختلف صيغها في التمويل.

الكلمات المفتاحية: تمويل الاستثمار،

القروض البنكية، الصندوق الوطني للاستثمار .

1. مقدمة:

أصبح للمشاريع الاستثمارية خاصة الصناعية منها والإنتاجية دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لما تحققه من قيمة مضافة وتوفير فرص للعمل وترقية الصادرات، غير أنها تواجه العديد من المشاكل التي تحد من قدرتها أهمها مشكل التمويل، فأى مؤسسة عند قيامها بأنشطة استثمارية جديدة أو توسعية فهي لا تستطيع القيام بذلك اعتمادا على مواردها المالية الذاتية فقط، وإنما هي بحاجة إلى مورد مالي خارجي يساهم في تلبية حاجياتها الاستثمارية والإنتاجية وحتى التسويقية والذي عادة ما يكون النظام المالي هو مصدر تلك الأموال سواء عن طريق الأسواق المالية من جهة أو من خلال مؤسسات النظام البنكي من جهة أخرى.

في الجزائر وفي ظل غياب السوق المالي، يلعب النظام المصرفي دورا محوريا في تمويل المشاريع وهذا من خلال توفير السيولة اللازمة وكذلك دعم مختلف المؤسسات والصناديق الاستثمارية في هذا المجال، فالنظام البنكي استرجع مهامه الأساسية في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات من خلال مختلف القروض الاستثمارية المقدمة من قبل البنوك ومختلف المؤسسات المالية الأخرى وهذا بعد إصلاحات النظام البنكي بعد 1990.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن الإشكالية الآتية:

❖ ما هو واقع تمويل الاستثمار بالجزائر في ظل الإصلاحات التي شهدتها القطاع المالي

والبنكي بعد 1990 ؟

← فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية الرئيسية والتي نسعى من خلالها لاختبار صحة الفرضية التالية:

❖ كان للإصلاحات المصرفية أثر على تنوع آليات وطرق تمويل الاستثمار في الجزائر

خاصة منذ 1990 في ظل استعادة النظام البنكي لدوره الرئيسي في دور الوساطة وتعبئة

المدخرات.

← أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع الاستثمار وإشكالية تمويلية في ظل محدودية تنوع مصادر التمويل في ظل نظام مالي يعتمد على القروض البنكية بشكل رئيسي في ظل غياب السوق المالي.

◀ منهج الدراسة ومحاوير الدراسة:

لبلوغ أهداف الدراسة ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتماشى وطبيعة الموضوع بحيث تم وصف وتحليل مختلف مصادر تمويل الاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات، من خلال الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضية تم تقسيم دراستنا الى المحاور الرئيسية التالية:

- ✓ مصادر تمويل الاستثمار في الجزائر
- ✓ تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية
- ✓ تحليل واقع تمويل الاستثمار بالجزائر بعد الإصلاحات المالية والمصرفية

2. مصادر تمويل الاستثمار في الجزائر

تتعدد مصادر تمويل الاستثمار في الجزائر بين البنوك والمؤسسات المالية ومختلف الصناديق والهيئات المتخصصة في هذا المجال وهذا دائما في ظل غياب السوق المالي، ومن أهمها ما يلي:

1.2 التمويل من خلال صندوق الاستثمار:

تمخض الصندوق الوطني للاستثمار إثر إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية من أجل ترقية أدوات جديدة ضرورية لتدخل الحكومة في التمويل والتنمية وتندرج هذا المبادرة في إطار استكمال عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي التي أطلقتها الحكومة بموجب القانون رقم 37 من الأمر رقم 40 - 11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 المغير لتسمية الصندوق الوطني للاستثمار - البنك الجزائري للتنمية (FNI-BAD) إلى الصندوق الوطني للاستثمار (FNI).

إن الصندوق الوطني للاستثمار مكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للجوانب الخاصة بـ "الربح" و "تسيير المخاطر"، دون المساس بالنظام العام و الذي له علاقة مع سياسة الحكومة، كما يدعم الصندوق الوطني

للاستثمار جميع أنواع المشاريع التي تقررها الدول، والمشاريع الاقتصادية في القطاع العام أو القطاع الخاص الخاصة التي تشارك في إحلال محل الواردات من السلع والخدمات وزيادة الصادرات خارج المحروقات؛ (<https://www.fni.dz/fni/?q=fr/missions.html>)

ويتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية من موارده الخاصة عبر: (<http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement>)

1 قروض مباشرة على المدى البعيد:

هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع العمومية و الخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعتها (إنشاء المؤسسات، تامين الموجودة والتأهيل...) والتي تستجيب لشروط الصندوق الوطني للاستثمار وتساهم في أهداف التنمية، ويتدخل الصندوق على وجه الخصوص بتمويل القطاعات ذات القدرات العالية في مجال التنمية، على فترات طويلة مقارنة بالبنوك التجارية.

2 على شكل مساهمات :

سيما برأسمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص الوطني الرغبة بذلك، في قطاعات النشاط ذات الصلة بتوجهاتها الإستراتيجية وتضبط مستويات المساهمة بنسبة 34 % حسب الشروط المطابقة للقانون الأساسي للصندوق، والتي تحدد باتفاقية يتفاوض بشأنها الطرفان المعنيان.

3 منح الضمانات

يمنح الصندوق ضمانات على القروض الخارجية: بطلب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، و لصالح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية و التي منحهم قروض، بنسبة عمولة تقدر ب 1% سنويا من مبلغ القرض و الأقساط المستحقة كل ستة أشهر.

2.2 التمويل عن طريق رأس مال الاستثمار "رأس مال المخاطر":

رأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل من خلال امتلاك مساهمات قليلة ومؤقتة في رأس مال مؤسسة ما وقد عرف المشرع الجزائري شركات رأس المال الاستثماري في القانون رقم 06-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006 ، على أنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة. (القانون رقم 06-11 ، 2006)

وهناك ستة مؤسسات رأس المال الخطر، كلها فروع تابعة لبنوك عمومية؛ بنك التنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري، والتي تقدم جميعها ميزة بالنسبة لشباب صاحب مشروع هي أن يكون لديه شريك مالي يوفر له أيضا الخبرة ومهارات التسيير، كما تتم العملية التمويلية بدون أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية وبالتالي "تشارك في الأرباح والخسائر حسب مساهمتها والذي حددها في الجزائر ب 49% على أقصى حد في رأس مال المؤسسة ومدة المساهمة تتراوح ما بين 5 و 7 سنوات.

3.2 التمويل من خلال البنوك والمؤسسات المالية:

يتكون النظام البنكي الجزائري الحالي من مجموع 20 بنك و 7 مؤسسات مالية يضاف إليها البنك المركزي الذي يقف على قمة الجهاز البنكي ويمثل سلطة رقابية على باقي المؤسسات والبنوك.

(المقرر 21-01، 2021)

وتساهم البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاستثمارات من خلال القروض البنكية الاستثمارية والقروض الإيجارية والتي سوف نتطرق إليها في الجزء الثاني من المقال.

3. تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية

تعتبر البنوك بصفة خاصة والنظام المصرفي بصفة عامة مصدر التمويل الأساسي في الدول النامية، هذا في ظل عدم تطور السوق المالي وهو ما حمل البنوك مسؤولية تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية والتنموية من خلال قروض متوسطة و طويلة الأجل تعرف بالقروض الاستثمارية.

1.3 تعريف القروض الاستثمارية ومميزاتها:

تعني عملية تمويل الاستثمارات عن طريق البنوك أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة يمكن أن تمتد على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار سواء تعلق الأمر بتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير، لمدة متوسطة أو طويلة الأجل.

(لطرش، 2005، صفحة 74، 73)

كما تعرف على أنها قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة ،حيث تساهم هذا القروض في تمويل الحياة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات ، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات، فالحيازة لهذه القروض تكون لاستعمالها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة رقم أعمال وأرباح والتي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض. (يعدل، 2008، صفحة 116)

وعلى العموم مدة تسديد القروض تتراوح ما بين سنتين إلى أكثر من سبعة سنوات على حسب نوع القرض ، مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي تمارسونه تتراوح مدتها من ستة أشهر 06 إلى 36 شهر (المدة تختلف من بنك لآخر) و قد تصل إلى غاية 5 سنوات.

<https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/investissement.html>

وتتميز القروض الاستثمارية عن باقي القروض كونها : (بحي، 2017، صفحة 282، 281)

- ✓ مدة القرض تزيد عن سنتين ويشمل تمويل الأصول الثابتة للمؤسسات فقط.
- ✓ معدلات الفائدة تكون في أغلب الأحيان مرتفعة مقارنة بأسعار الفائدة الخاصة بالقروض الاستغلالية، لكن عائدها يكون أكبر من هذه الأخيرة، وهذا يرجع إلى المدة المتعلقة بالقرض .
- ✓ طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع البنوك للبحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيض درجة هذه المخاطر، ومن بين هذه الخيارات المتاحة لها في هذا المجال اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

وعلى العموم فالقروض الاستثمارية هي قروض إنتاجية توجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في قطاع الصناعة الذي يحتاج إلى مواد أولية وآلات وغيرها من الوسائل الضرورية وكذلك القطاع الزراعي الذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد عن طريق زيادة الإنتاج، إذ تلجأ المؤسسة إلى طلب المساعدة من البنك بطلب قرض لتمويل محصولها الزراعي وزيادة عوائده ، أو لتمويل قطاع التجارة الذي يقتصر مجال تعاملاته على التصدير والإستيراد.

2.3 : أنواع القروض الاستثمارية

يمكن تصنيف القروض الاستثمارية لثلاث أصناف هي: (عبد.الباقي، 2016، صفحة

(258، 259)

❖ قروض متوسطة الأجل:

وهي تلك القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (07) سنوات مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة ... ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل و يتعلق الأمر ب :

أ- القروض القابلة للتعبئة:

البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال والوقوع في أزمة نقص السيولة.

ب- القروض غير القابلة للتعبئة :

في هذه الحالة البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و بالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

❖ قروض طويلة الأجل :

تفوق في الغالب (7) سنوات ، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة . وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مباني ونظرا لطبيعة هذه القروض المبلغ الضخم والمدة الطويلة) ، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة ، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

❖ الائتمان التأجيري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار. وعليه فالمؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار والتي تتضمن جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة

دراسة تحليلية لواقع تمويل الاستثمار بالجزائر بعد إصلاحات النظام البنكي / رضوان موجاري / طلال عباسي
بالأصل المتعاقد حوله وهذا مع بقاء ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة
المؤجرة. (الطرش، 2005، صفحة 77، 76)

4 تحليل واقع تمويل الاستثمار بالجزائر بعد الإصلاحات المالية والمصرفية

في ظل غياب سوق مالي نشيط، فتمويل الاستثمار في الجزائر يقع كليا على عاتق النظام البنكي
بمختلف مؤسساته يضاف إليه التمويل الناشئ من الصندوق الوطني للاستثمار والذي تم استحداثه
في مكان البنك الجزائري للتنمية، فرغم تذبذب مستويات السيولة داخل النظام البنكي الجزائري خلال
الفترة الاخيرة، لكن تبقى البنوك العنصر الاساسي في عملية تمويل الاستثمارات.

الجدول (01) : مستوى السيولة المصرفية خلال الفترة ما بين 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
مستوى السيولة	2876.2	2692.9	2730.9	1832.6	820.9
السنة	2017	2018	2019	2020	2021*
مستوى السيولة	1380.6	1557.6	1100	632.3	551.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

← تقارير البنك المركزي لنفس سنوات الدراسة

➤ Banque d'Algérie, tendances monétaires et financières, s1 2021 .

قبل الازمة العالمية التي خلفتها انهيار أسعار البترول في 2014، سجل النظام البنكي في الجزائر
فائضا مرتفعا للسيولة في ظل فائض الموجودات الخارجية وهو ما ادى بالبنوك لعدم التوجه للبنك
المركزي من اجل اعادة التمويل، ومع الصدمة العالمية انخفض مستوى السيولة تحت 1000 مليار
لأول مرة منذ سنوات في ظل انخفاض عائدات قطاع المحروقات، وانتعشت قليلا السيولة مع نهاية
2017 بعد دخول الية التمويل الغير تقليدي حيز التنفيذ، ومع الازمة الصحية العالمية نتيجة فيروس
COVID-19 وانعكاسه على القطاع المالي والمصرفي، بحيث عمل بنك الجزائر على تحرير جزء
من السيولة لدى المصارف من خلال تفعيل ادوات السياسة النقدية.

1.4 دور البنوك في تمويل الاستثمارات

في ظل ركود السوق المالي الجزائري منذ سنوات، يحمل النظام البنكي على عاتقه تمويل التنمية
بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة، وبلغ حجم القروض في نهاية 2019 حوالي 10857.8

مليار دينار منها حوالي 48 % موجهة للقطاع الخاص، من بينها حوالي 7846.8 مليار دينار هي عبارة عن قروض متوسطة وطويلة الأجل أي بنسبة تفوق 72 % (بنك الجزائر، 2020، صفحة 12)، والجدول التالي يبين تطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد منذ 2012

الجدول (02): القروض الموزعة من البنوك العمومية والخاصة

الوحدة: (مليار دج نهاية المدة)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع القروض	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
البنوك العمومية	86.7%	86.5 %	87.8 %	87.5 %	87.6 %
البنوك الخاصة	13.3 %	13.5 %	12.2 %	12.5 %	12.4 %
السنة	2017	2018	2019	2020	* 2021
مجموع القروض	8877.9	9967.3	10857.8	11182.2	11236.4
البنوك العمومية	% 86.8	%86.6	-	-	-
البنوك الخاصة	13.2%	13,4%	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

◀ التقارير السنوية لبنك الجزائر ل سنتي 2016 و 2018

➤ **Banque d'Algérie, tendances monétaires et financières, s1 2021.**

* الإحصائيات الخاصة بسنة 2021 تخص السداسي الاول فقط.

ويبين الجدول التمرکز الذي يشهده توزيع القروض في الاقتصاد بحيث أنا البنوك العمومية الستة تسيطر على 86 % من حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وهذا في ظل ابتعاد البنوك الخاصة والتي هي عبارة عن فروع لبنوك أجنبية عن التمويل لعدة أسباب أبرزها صغر رأسمالها وكذا عدم قبولها على تحمل المخاطرة والخطر وهذا حتى تحافظ على مستوى مقبول لمعدل الملاءة. لذا فمساهمتها القطاع المصرفي الخاص في تمويل الاستثمار وتمويل المشاريع الاستثمارية يكون ضعيف مقارنة بالبنوك العمومية الستة.

الجدول (03): حجم القروض م وطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك

الوحدة: (مليار دج/ نهاية المدة)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
القروض م. والطويلة	2924	3731.1	4894.2	5564.9	5993.6
البنوك العمومية	2742.2	3521	4621.1	5214.1	5591.2
البنوك الخاصة	181.8	210.1	273.1	350.8	402.4
السنة	2017	2018	2019	2020	* 2021
القروض م. والطويلة	6579.9	7287	7846.8	7978.5	7728.6
البنوك العمومية	6120.3	6790.9	-	-	-
البنوك الخاصة	459.6	496.1	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على :

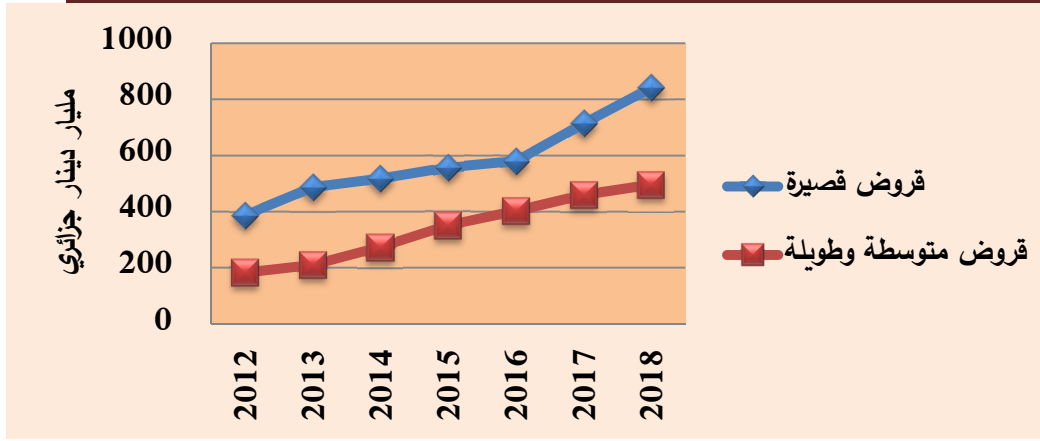
◀ التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2016 و 2018.

➤ **Banque d'Algérie, tendances monétaires et financières, s1 2021.**

* الإحصائيات الخاصة بسنة 2021 تخص السداسي الأول فقط.

ويبين الجدول رقم 03 حجم القروض المتوسطة والطويلة التي تمنحها البنوك العمومية والتي تتراوح ما بين 93 و 95% من حجم القروض الاستثمارية التي يمنحها النظام البنكي بأكمله وهو ما يبين التمرکز الكبير في النظام البنكي فيما يتعلق بالقروض الاستثمارية الممنوحة، والذي تحتكره البنوك العمومية، في ظل إجماع القطاع الخاص على منح هذا النوع من القروض لعدة اعتبارات أهمها درجة المخاطر المرتفعة التي تتميز بها القروض الاستثمارية وكذلك محدودية رؤوس أموالها والتي لا تتعدى الحد الأدنى المطلوب عكس البنوك العمومية والتي رأس مالها يفوق الحد الأدنى بأضعاف.

الشكل (01) : حجم القروض الممنوحة من القطاع البنكي الخاص.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنتي 2016 و 2018.

ويبين الشكل السابق حجم القروض الممنوحة من القطاع البنكي الخاص والتي لم تتجاوز 1350 مليار دينار وهي نسبة ضعيفة جدا، بحيث تشكل القروض القصيرة حوالي 60% من حجم القروض الممنوحة فيما لا تتعدى القروض الاستثمارية 500 مليار عادة ما تمنح في شكل قروض ايجارية.

2.4 التمويل الاسلامي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر

إن التمويل الإسلامي في الجزائر يقتصر على صيغ الصيرفة الإسلامية والتي تتمركز أساسا عند بنكي السلام والبركة، هذا قبل إصدار النظام 18-02 والمتعلق بممارسات الصيرفة التشاركية على مستوى شبابيك في البنوك التجارية والتي أخذنا النافذة الإسلامية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كمثال عن ذلك

فإذا أخذنا على سبيل المثال وليس الحصر مساهمات التمويل الإسلامي في تمويل الاستثمارات، نأخذ بنك السلام كنموذج والجدول رقم 04 يبين تطور حجم التمويلات الاستثمارية للبنك.

الجدول (04): حجم تمويل الاستثمارات ببنك السلام خلال الفترة 2015-2020

الوحدة (الاف دينار)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	نوع التمويل
10335272	11333094	10487621	8171368	10071614	6430485	تمويل استثماري
12753012	14102678	11213455	7066721	-	-	إجارة
23088287	25435772	21701076	15238089	10071614	6430485	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك لسنوات الدراسة.

على العموم شهد التمويل المصرفي الإسلامي نمو كبير وتضاعفا خاصة في سنة 2017 مع إدخال الإجارة كصيغة جديدة في التمويل، ويرجع التراجع في السنة الأخيرة نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم نتيجة أزمة كوفيد، بحيث كانت سياسة البنك كانت تركز فقط على استقطاب الشركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانية العالية وقطاعات النشاط اقل تأثرا بالوضع الحاضر، كما تم الحرص على التقليل قدر الامكان من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى العموم يبقى حجم التمويل الاستثماري في بنك السلام مقبول مقارنة بمستوى رأس مال البنك وكذلك قلة وكالاته المنتشرة عبر ربوع الوطن والتي لا تتجاوز 18 وكالة فقط.

وبعد اصدار النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي ألغى بدوره النظام 18-02 الذي سبق له أن نظم ذات المسألة، لكن لم يكتب له الدوام ولم يطبق على أرض الواقع. وكذا التعليم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وفيما يلي قراءة عامة لما تضمنته هذه النصوص من أحكام، اصبحت البنوك العمومية تقدم خدمات تمويلية اسلامية ومن بين هذه البنوك بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والتي حسب المعلومات المتحصل عليها من قبل البنك فقد تم إطلاق نشاط التمويل الإسلامي في 10 نوفمبر 2020 وهذا حسب التقارير المحصلة عليها من قبل المديرية العامة للبنك ويشمل: (CNEP,

2020)

1. منتج تمويلي واحد (01) "إجارة - تمليك": تمويل عقاري للأفراد.

2. اثنان (02) من منتجات الإيداع: حسابات الشيك والحسابات الجارية المتعلقة بالتمويل الإسلامي.

ومن أجل تسويقها اختار البنك استحداث شبائيك اسلامية في الفروع المختلفة للبنك وكذلك استحداث فروع مخصصة حصريًا بحيث

✓ تم استحداث (47) وكالة مختلطة ووكالة واحدة (01) مخصصة تغطي 34 ولاية.

الجدول (05) نشاط الصيرفة التشاركية في CNEP-Banque الى غاية جانفي 2022

الوحدة (المبالغ مليون د ج)

2022		
المبلغ	العدد	
467	91	اجارة تمليلية
1575	3443	حساب الشيك
72	214	حسابات جارية

CNEP, rapport de gestion du conseil d'administartion de la cnep-banque exercice 2020 (document interne)

ففي جانب التمويل فقد تم تقديم حوالي 186 ملف تمويل بصيغة الايجارة (167 ملف سنة 2021) بنسبة نمو قدرت بـ 11.37% بحيث تم قبول 91 ملف من أجل التمويل (68 ملف سنة 2021) أي بزيادة بلغت 23 ملف، وعلى العموم بلغ حجم التمويل 467 مليون دج بزيادة قدرها 30%. ومن المقرر زيادة عدد الوكالات في 2022، بما في ذلك (06) من المقرر إطلاقها في النصف الأول من العام وتمس ولايات قسنطينة، سطيف، البليدة، وهران ومعسكر. إضافة لـ 6 فروع مخصصة للصيرفة الاسلامية في بسكرة، بومرداس، تلمسان، سيدي بلعباس، باب الواد، وعين تموشنت.

3.4 دور المؤسسات المالية ورأس مال المخاطر في تمويل الاستثمارات.

إن مساهمة المؤسسات المالية في التمويل ضعيف مقارنة بالبنوك وهذا راجع لعدة أسباب أهمها ان مواردها محدودة، كونها لا تجمع الودائع من جمهور بل تعتمد على أموالها الخاصة وبعض الاقتراضات من جهات أخرى.

ورغم هذا فجميع القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسات هي قروض موجهة للاستثمار عموما يبين الجدول التالي حجم القروض التي تمنحها المؤسسات المالية في الجزائر .

الجدول (06): حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية

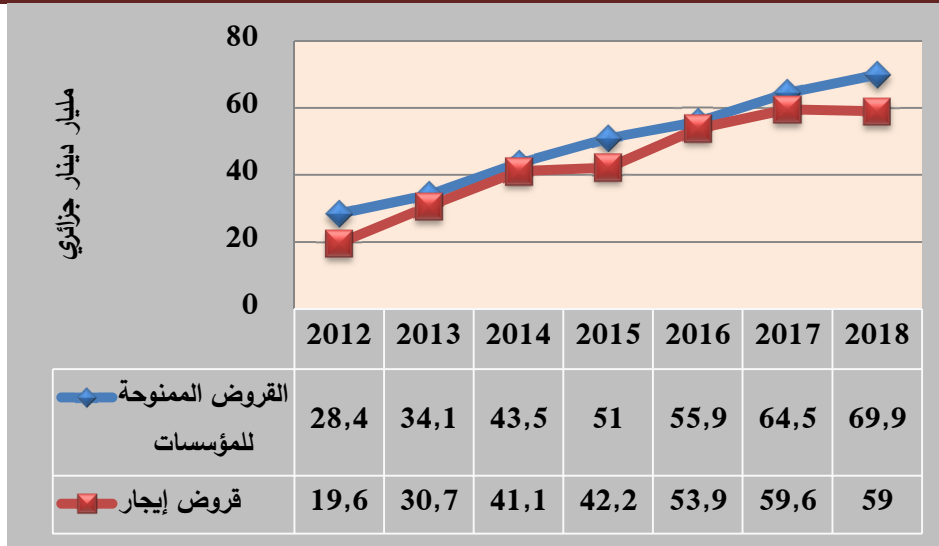
الوحدة: (مليار دينار في آخر المدة)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	طبيعة القروض
70	64.6	59.5	55.6	47.8	39.3	34.5	حجم القروض الممنوحة من المؤسسات المالية
59	59.6	53.9	42.2	41.1	30.7	19.6	قروض ايجارية
0.01	0.01	0.3	0.5	0.7	0.3	6.1	قروض للأسر

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنوات الدراسة

ومع تطور حجم القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية والذي اخذ شكلا تصاعديا منذ سنة 2012، تبقى مجمل القروض الممنوحة هي للمؤسسات وفي شكل قروض إيجار كما هو مبين في الجدول والتي تطورت مع تطور حجم التمويل المقدم من المؤسسات المالية بحيث انه في سنة 2017 بلغ حجم القروض الإيجارية 59.6 مليار دينار مقابل 19.6 مليار في نهاية 2012 في مقابل انعدام القروض للأسر والتي أخذت شكل تنازليا لتبلغ أقل من 0.1 مليار مقابل 6 ملايين في 2012، ورغم انسحاب مؤسسة مالية من النشاط في السنة 2018 إلا ان مستوى حجم القروض عرف ارتفاعا بنسبة 8 % مقارنة بسنة 2017 .

الشكل (02) : حجم التمويل المقدم للمؤسسات من قبل المؤسسات المالية



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقارير السنوية للبنك المركزي

الملاحظ من الشكل السابق ورغم صغر حجم التمويل المقدم من قبل المؤسسات المالية، لكنه في مقابل ذلك موجه بنسبة تكاد تكون كلية لتمويل المؤسسات خاصة الخاصة مع تراجع نسبة القروض للأسر والتي لا تتجاوز 0.01% في سنة 2018 مقابل 6.1 % سنة 2012، ولهذا شهدت القروض الموجهة للمؤسسات خاصة الخاصة منها ارتفاعا من 82 % سنة 2012 إلى حوالي 99.98 % في سنة 2018 أغلبها يأخذ طابع تمويل تأجيري.

وفيما يخص رأس مال المخاطر في الجزائر فيبقى التمويل المتحصل عليه من خلال هذا النوع من المؤسسات المختصة في ذلك لا يرقى للمستوى المطلوب في ظل عدة أسباب واعتبارات أهمها الدراسة الدقيقة والمعمقة لطلبات التمويل، وكذلك التوجه الصريح نحو التمويل الإيجاري كأسلوب أساسي مقارنة بتمويل من خلال المشاركة في رأس المال، و على سبيل المثال تعتبر الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف sofinance من بين الشركات المالية المتخصصة في التمويل من خلال تقنية رأس مال المخاطر والجدول 07 والشكل 03 يبينان تطور نشاطها:

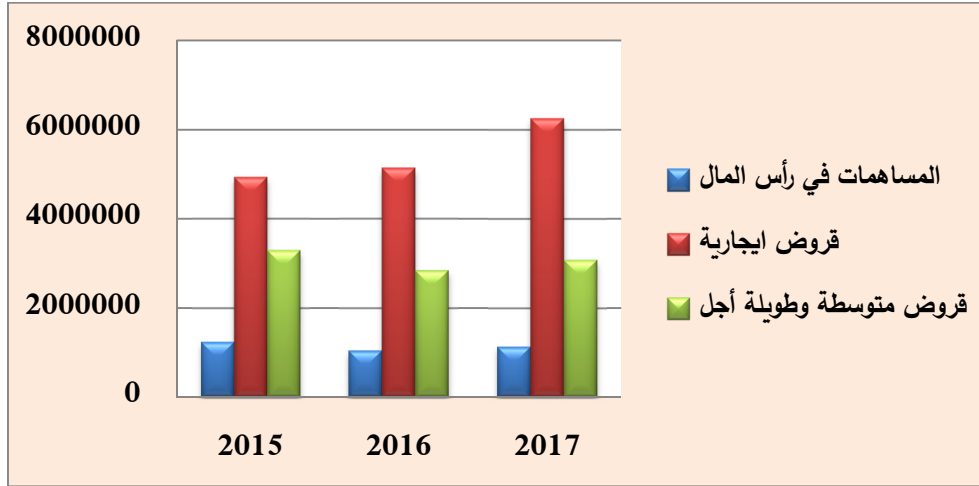
الجدول (07): نشاط ومساهمات الشركة المالية sofinance

السنة	2015	2016	2017
-------	------	------	------

1136937	1047000	1245600	المساهمات في رأس المال
6250598	5138000	4933000	قروض إيجار
3077998	2845000	3292000	قروض متوسطة وطويلة الأجل

Source : <https://sofinance.dz/sofinanceenchiffre/>

الشكل 03: حجم مساهمات شركة sofinance



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الجدول 04.

من خلال الشكل والجدول أعلاه يتبين لنا أن نشاط شركة **sofinance** يتمحور أساسا في تقديم القروض الإيجارية والتي تشكل حوالي 60% من حجم التمويل المقدم من قبل الشركة، ومن خلال ذلك يمكن ان نعتبر مؤسسة **sofinance** مؤسسة تمويل تأجيري وليست مؤسسة رأس مال استثماري (رأس مال المخاطر) لان حجم التمويل بهذه الصيغة لا يتجاوز 11 % من حجم التمويل. وهذا نتيجة لعدة عوامل من بينها قلة الانتشار والتركز وهو ما يجعل ثقافة التمويل بهذه الصيغ محدود بحيث أنها تتمركز فقط في المدن الكبرى ولا تملك وكالات في مختلف الولايات.

4.4 مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في دعم المؤسسات والنشاطات الاستثمارية

يساهم الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الخاصة والعمومية وهذا وفق شروط تفاضلية وبأولوية للمشاريع ذات القدرات العالية في مجال التنمية، ويكون التمويل على

دراسة تحليلية لواقع تمويل الاستثمار بالجزائر بعد إصلاحات النظام البنكي رضوان موجاري/ طلال عباسي
فترات طويلة مقارنة بالبنوك التجارية وهذا من خلال الدخول كشريك مع مقترضين آخرين سيما
بالمشاريع الكبيرة أو بالقطاعات الأقل تفضيلا لدى البنوك التجارية.

الجدول (08): مشاركات الصندوق الوطني للاستثمار في رأس مال الشركات (مليون دينار)

نسبة المساهمة %	رأس المال	تاريخ بداية الاستثمار	اسم الشركة
حجم الاستثمارات في رأس مال الشركات المؤسسة في الجزائر			
30%	1000	2010	TALA للتأمينات
100%	17800	2010	مجمع كوسيدار
36%	2250	2011	AXA للتأمينات على الحياة
36%	3510	2011	AXA للتأمينات ضد المخاطر
02%	150	2012	مجمع صيدال
17%	2120	2013	مجمع رونو الجزائر
05%	58610	2014	الجزائرية القطرية للصلب
23.68%	3800	2014	الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار
51%	41670	2015	جازي للاتصالات (OTA)
حجم الاستثمارات في رأس مال الشركات المؤسسة في الخارج			
50%	22880	1981	البنك الجزائري للتجارة الخارجية (BACE)

source: rapport annuel de FNI, 2018, p 15.

ومن خلال الجدول ومع نهاية سنة 2018، بلغت استثمارات الصندوق في رأس مال الشركات حوالي 57 مليار دينار جزائري موزعة على 10 مؤسسات بما فيها مؤسسة خارجية بلغ حجم الاستثمار فيها حوالي 200 مليون فرنك سويسري.

الجدول (09): حجم القروض الممنوحة من صندوق الوطني للاستثمار حسب القطاعات

الوحدة : (مليون دج)

2018	2017	2016	2015	2014	نوع الأنشطة والمشاريع
------	------	------	------	------	-----------------------

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية المجلد 09، العدد 02 - ديسمبر 2022 الصفحة 1417

27682	42967	37420	25646.1	44349	النقل
188011	260299	4701	28604.7	2.839	البناء والأشغال العمومية
68445	16989	17849	45650.6	9690	الصناعة، الطاقة والمناجم
-	-	-	-	1048	الصناعات الصيدلانية
-	-	-	-	102	صناعة النسيج
1 481	285	1068	608.1		تهيئة الإقليم والبيئة والماء
-	867	9786	11992	10556	السياحة
1202	-	-	-	-	البريد والاتصالات والتقنيات والرقمية
286821	321407	70824	112501.4	68584	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للصندوق الوطني للاستثمار يساهم الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل مشاريع مختلفة وموزعة على قطاعات عديدة، وعلى رأسها قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يبلغ حجم التمويل الموجه له 57% ووصل إلى 80% سنة 2017، كما تبقى التمويلات المقدمة لقطاع النسيج والصناعات الصيدلانية ضعيفة ولم تتجدد منذ سنة 2014.

5. خاتمة

بناء على ما تم عرضه في دراستنا حول تحليلية لواقع تمويل الاستثمار بالجزائر بعد إصلاحات النظام البنكي تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✚ في ظل غياب السوق المالي؛ تعتبر البنوك هي مصدر التمويل الأساسي من خلال القروض الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل والتي تأخذ أشكال مختلفة.
- ✚ يتميز النظام البنكي الجزائري بتمركز كبير في توزيع القروض والتي تسيطر عليها البنوك العمومية بنسبة تفوق 85% أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل؛

لقد سمحت الإصلاحات المصرفية والمالية في الجزائر من تنوع مصادر تمويل الاستثمارات وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، ورغم هذا التنوع لكن تبقى مساهمات باقي المصادر محدودة في ظل استمرار البنوك بتحمل عبء التمويل.

تعتبر المؤسسات المالية من بين المؤسسات التي تسعى لتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات خاصة من نوع أساسي من التمويل وهي القروض التأجيرية، فيما تبقى المساهمات في إطار رأس مال الاستثمار (رأس مال المخاطر) محدودة.

← التوصيات والمقترحات:

على أساس النتائج المتوصل إليها في الدراسة، نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في دعم تمويل مختلف القطاعات الاستثمارية:

ضرورة تفعيل دور القطاع البنكي الخاص في التمويل من خلال زيادة مساهمة في تمويل المؤسسة بمختلف الطرق والتقنيات.

محاولة تطوير السوق المالي الجزائري وزيادة قدراته التمويلية من خلال تخفيف القيود وشروط الإدراج.

تفعيل آليات التمويل الإسلامي لدعم وتمويل الاستثمارات سواء تعلق الأمر بالصكوك الإسلامية او مختلف صيغ التمويل المصرفي الإسلامي.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية

← المؤلفات

- عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك ، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 4 ، الجزائر ، 2005.
- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.
- بخرارز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

← القوانين والتشريعات والتقارير

- المادة 02 والمادة 03 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثمار.

- المادة رقم 01 من المقرر 01-21 المؤرخ في 3 جانفي 2021، يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، 20 جانفي 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020.

◀ مواقع الانترنت

- موقع الصندوق الوطني للاستثمار، على الرابط التالي:

<https://www.fni.dz/fni/?q=fr/missions.html>

- وقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط التالي:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement>

- الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية على الرابط :

<https://www.bna.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1.html>

- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري على الرابط :

- <https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/investissement.html>

باللغة الأجنبية

➤ Rapports

- CENEP, rapport de gestion du conseil d'administration de la cnep- banque exercice 2020 (document interne)